في اوقاتهما ازلا وابدا وانما التعلق بالازمنة في علومنا والحاصل ان
تعلق العلم بالشيء المتغير لا يلزم ان يكون زمانيا ليلزم تغيره وقال
الامامان اللائق باصولهم ان الجزئي ان كان متغيرا او متشكلا يمتنع ان
يتعلق به علم الواجب لما يلزم في الاول من تغير العلم وفي الثاني من الافتقار
الى الالة الجسمانية وذلك كالاجرام الفلكية فانها متشكلة وان لم
تكن متغيرة في ذواتها وكالصور والاعراض فانها متغيرة وكالاجرام
الكائنة الفاسدة فانها متغيرة ومتشكلة واما ما ليس بمتغير
ولا متشكل كذات الواجب وذوات المجردات فلا يستحيل بل يجب
العلم به على ما يقرره الحكماء من انه عالم بذاته الذي هو مبدا للعقل
الاول بالذات ولا نشك ان كلا منهما جزئي والمعتمد في احتجاج
الفلاسفة انه لو علم ان زيدا يدخل الدار غدا فاذا دخل زيد
الدار في الغد فان بقي العلم بحاله بمعنى انه يعلم ان زيدا يدخل
غدا فهو جهل لكونه غير مطابق للواقع وان زال وحصل العلم بانه
دخل لزم تغير العلم الاول من الوجود الى العدم والثاني من العدم
الى الوجود وهذا على القديم محال لا يقال كما ان الاعتقاد الغير
المطابق جهل فكذا الخلو عن الاعتقاد المطابق بما هو واقع لانا
نقول لو نسلم فانه لم يجهل على وجه كلي والجواب ان من الجزئيات
ما لا يتغير كذات الباري تعالى وصفاته الحقيقية ' من يثبتها
وكذوات العقول فلا يثبت ولها الدليل وتخصيص الحكم بالبعض على
ما يشير اليه كلام الامام انما يصح في القواعد الشرعية دون العقلية
ولما امكن التفصي عن هذا بانه يجوز ان يكون المدعى العام هو انه لا يعلم
شيئا من المتغيرات وان تبين الامتناع في الجزئيات المتغيرة بهذا
الدليل وفي غير المتغيرة بدليل اخر او ان يقصد ابطال المخصص
وهو انه عالم بجميع الجزئيات على وجه الجزئية اقتصر الجمهور في
الجواب على منع الملازمة مستندا بان العلم اما اضافة او صفة ذات
اضافة وتغير الاضافة لا يوجب تغير المضاف كالقديم يتصف بانه
قبل الحادث اذا لم يوجد الحادث ومعه اذا وجد وبعده اذا فني
من غير تغير في ذات القديم فعلى كون العلم اضافة لا يلزم من تغير المعلوم
الا تغير العلم دون الذات وللقوم اجوبة اخر غير هذا اورد بما استدل
على علمه تعالى بالجزئيات بان الخلو عنه جهل ونقص وبان كل احد من
المطيع والعاصي يلجا اليه في كشف المهمات ودفع البليات ولولا انه
مما تشهد به فطرة جميع العقلاء لما كان كذلك وبان الجزئيات
مستندة الى الله تعالى ابتداء او بوسط وقد اتفق الحكماء على انه

تعالى

تعالى عالم بذاته وان العلم بالعلة موجب للعلم بالمعلول **ومنها** اي العلم في وجوب
عموم تعلقه بالواجب والممتنع والجائز وفي وحدته وفي عدم تناهي متعلقاته
كلامه اي كلام الله الازلي النفسي القائم بذاته اما وجوب عموم تعلقه
وعدم تناهيه فلما مر مرارا واما وجوب وحدته فهو مذهب المحققين
من اهل الحق وبينه امام الحرمين بما قال فيه السمع انه الاقرب مما
حاصله ان ثبوت الكلام انما هو بالسمع دون العقل ولم يرد بالتعدد
بل انعقد الاجماع على نفي كلام ثالث قديم ولم يمتنع التكلم بالامر والنهي
والخبر وغيرها بكلام واحد فحكمنا بانه واحد ازلا لا متعلق فيه
بجميع المتعلقات كما في سائر الصفات وان كانت العقول قاصرة عن ادراك
كنه هذا المعنى واذا تحققت هذا فالامر كذلك في الذات وجميع
الصفات وقد يستدل على وحدة الكلام بانه لو تعدد لم ينحصر
في عدد لان نسبة الموجب الى جميع الاعداد على السوا وحاصله
ان الكلام الازلي صفة واحدة سواء عبر عنها بما يسمى بالقران او بما
يسمى بالتوراة او بما يسمى بغيرهما لا تكثر فيها وانما التكثر والتعدد
في التعلقات بحسب المتعلقات العارضة هي لها فيما لا يزال
وان كان لبعض مدلول تلك التعلقات ازليا مثل قل هو الله احد
مع انا ارسلنا نوحا مع تبت يدا ابي لهب فهو في الازل منقسم الى تعلقات
شتى وذهب عبد الله بن سعيد القطان الى انه في الازل واحد
وليس شيئا من الانقسام الاتية وانما يصير احدها فيما لا يزال
واعترض بانه يلزم عليه وجود الجنس من غير وجود احد انواعه
وذلك ليس بمعقول وايضا يلزم تغير القديم وهو محال واما الجواب
عنه بانه انما اراد انه امر واحد يعرض له احد تلك التعلقات
الحادثة من غير ان يتغير في نفسه فهو رافع للخلاف وقد اطبقوا
على عده خلافا فليتامل وذهب فخر الدين الرازي الى انه في الازل
خبر فقط ومرجع البواقي اليه لان الامر بالشيء اخبار باستحقاق
فاعله الثواب وتاركه العقاب والنهي بالعكس وعلى هذا القياس
وضعفه ظاهر لانا نعلم اختلاف هذه المعاني بالضرورة وغاية
ما فيه ان ذلك لازم للامر والنهي لا حقيقتهما او استلزام البعض
للبعض لا يوجب الاتحاد فان قلت فقد ذهب الى وحدة الكلام
الازلي كل من ذكر فاي قرينة تعين احدها قلت الرد عند
الاطلاق ينصرف للمعهود من مدلوله لانه عند الاشتراك او الكامل
منها وليس ذلك الا ما ذهب اليه امام الحرمين بلا مين فان قلت
اثبات التعلق ازلا للكلام الازلي يلزمه اشتماله على اشتماله

Copyright © King Saud University